د. محمد السيد سعيد*

التفاوض الباهت

الواقع أن المجتمعات العربية مأزومة أزمة أكبر مما واجهته في تاريخها الحديث كله، وهي ممزقة بين طبقات بالغة السفاهة وطبقات أخرى بالغة الفقر والعوز. الأولى مشغولة بمصالحها وإيديولوجيتها المتعويّة وجشعها الذي لا يهدأ، والأخيرة مشغولة بلقمة العيش وفقرها الذي لا علاج له في الأفق المنظور.

في الماضي غير البعيد، كانت كلمة «التفاوض» تثير قدراً كبيراً من القلق والتطلع والإثارة والتأهب. كان الإعلام يحيط التفاوض كنسر قابض على فريسة ويحاصر المفاوضين كأنهم أسرى، وكانت الشعوب تتابع بترقب وحيطة وربما معارضة أو موافقة ما يجري في صالة المفاوضات. وكانت المعارضة والموافقة براقتين ولو بدرجات متفاوتة.

الآن، تتابع الشعوب صالات لعب تنس الطاولة، وهي لعبة ذات شعبية محدودة، باهتمام أكبر من متابعتها لصالة أو مائدة المفاوضات!

برود فلسطيني وعربي

لا نتحدث هنا عن مفاوضات تجري بين المكسيك والبرازيل أو بين روسيا وأميركا أو حتى بين أميركا وإيران، ولا نتحدث عن مفاوضات تجري حول شؤون التجارة في الدجاج التي تثير حروباً دورية بين الدول المحبة للدواجن وعلى رأسها أوروبا وأميركا، ولا حول شؤون الثقافة الرفيعة مثل استعادة الآثار الثقافية المسروقة أثناء عهد الاستعمار وعهد الاستقلال وما بينهما من عهود، ولا نتحدث حتى عن المفاوضات الشاقة حول استيراد وتصدير الأسلحة التي تتدفق اليوم الى المنطقة كما لم يحدث من قبل.

نحن نتحدث عن إهمال «القضية الفلسطينية» والمفاوضات التي تجري الآن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ممثلة في رأس واحدة، وهي رأس أبو مازن! هل نمضي في شرح ما مثلته القضية الفلسطينية بالنسبة لنا نحن العرب؟ لا أظننا نحتاج إلى ذلك لأن كلمة «القضية» كانت تشير تلقائياً إلى مأساة فلسطين، وأوجاعنا المستمدة من فشلنا في استعادة أراضينا المحتلة منذ 1848 ثم في 1967 ومهانتنا على يد «شذّاذ الأفاق» وهزائمنا أمام «الكيان».

أما كلمة المفاوضات، فكانت تثير حروباً أهلية باردة وأحياناً ساخنة على امتداد العالم العربي. خاصم الفلسطينيون عبد الناصر ذاته لمجرد أنه قبل من حيث المبدأ «مبادرة روجرز» قبل أن تذهب روحه لبارئها بشهور قليلة عام 1970، برغم أنه كان قرر توظيف وقف إطلاق النار لبناء حائط الصواريخ وليس للهرولة طلباً لعفو إسرائيل. وتسببت مفاوضات «كامب ديفيد» في أول التصدعات الوجودية في الأمة العربية، فتم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة إلى تونس عام 1979. أما المفاوضات في مؤتمر مدريد عام 1991، فأنتجت على الأقل أجمل خطاب سياسي في تاريخ العرب الحديث وصاغه محمود درويش شخصياً وألقاه عبد الشافي أمام نحو ثلاثة مليارات شخص في العالم. ثم إن المفاوضات السرية التي أفضت إلى اتفاق «أوسلو» وكان اسمه عام 1993 أيضا «إعلان مبادئ»، سببت أزمة لا تقل شدة عن أزمة تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، ولكن بين الفلسطينيين أنفسهم، بعد رفض 14 تنظيماً فلسطينياً للاتفاق وتجميد عضويتهم في منظمة التحرير. ولم تهدأ الحرب الباردة الفلسطينية حول «أوسلو» الا عندما انبثقت الانتفاضة الثانية في سبتمبر عام 2000. وفي كل هذه الحلقات من التاريخ الوطني الفلسطيني كانت المواقف العربية أكبر وأعلى كثيراً من أن تكون أصداءً، لأنها كانت في الواقع امتداداً لما يجري على الساحة الفلسطينية وأصلاً من أصول «القضية» لأنها لم تنفك تشكل قضية العرب بأسرهم بفقرائهم قبل أغنيائهم وأميينهم قبل متعلميهم ومحكوميهم المضطهدين قبل حكامهم «المفترين».

> ربّما يكون أبو مازن اغتبط كثيراً بما فعلته «حماس» في غزة لأنه يحرره من قيود «الميثاق» أو الإجماع الوطني

اليوم صار ذلك كله ذكرى بعيدة. فبرغم الحرب الأهلية الباردة التي أعقبت الانقلاب الساخن الذي طبقته «حماس» في غزة، وبرغم تمايل العرب بين منطق «فتح» ومنطق أبو مشعل، فالعرب عموماً لا يبدون أي اهتمام تقريباً بما يجرى على ساحة المفاوضات بين أبو مازن و«بن» أولمرت.

واليوم تجري فعلاً مفاوضات بين الرجلين أو السلطتين: السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطة الاحتلال الاسرائيلي الغاشم حول «إعلان مبادئ» آخر أو جديد! وما أن تنتهي هذه المفاوضات حتى تبدأ مرحلة جديدة من التفاوض في إطار دولي المقرر أن تعقد الشهر المقبل مباشرة في واشنطن.

المفاوضات حول «إعلان المبادئ» باهتة تماماً. ولا أعني أنها باردة أو تافهة أو جانبية: أعني أنها فقدت أي ضوء إعلامي أو سياسي أو ثقافي فضلاً عن أي مستوى معقول أو مقبول من الاهتمام الشعبي أو حتى الرسمي العربي. ولا تثير التصريحات القليلة التي أطلقت حولها أدنى صدى في نفوس الناس أو على شاشات التلفاز أو موجات الأثير، ولا أكاد أجد مقالاً واحداً هذا الأسبوع حول القضية برمتها! باهتة أو صامتة أو ربما «ميتة».

لماذا؟ ثمة أسباب عديدة مباشرة: الإحباط القومي العام مما جرى بين «فتح» و«حماس»، إنغلاق التوقعات الإيجابية من أي تفاوض حول «القضية» بسبب المراوغات الإسرائيلية المتكررة والدائمة والتحيز الأميركي الكامل للرؤية الإسرائيلية، انشداد العرب لقضاياهم الخاصة الداخلية أو الإقليمية أو الاثنتين، الشعور العام باليأس والهزيمة، والشخصيات المشتبكة في التفاوض التي حرمها الله من نعمة «الكاريزما» أو الجاذبية الشعبية وربما من الجاذبية الأرضية أيضاً!

بين لقمة العيش ونقمة الجشع

هذه الأسباب كلها قد تفسر عدم الرجاء، ولكنها لا تفسر الطابع الباهت للمعارضة التقليدية للتفاوض مع إسرائيل!... ولو أني من أتباع أبو مازن أو مبارك أو أي «قيادة» عربية أخرى لتمنيت لأول مرة أن «تسخن» المعارضة حتى «تتحمس الموالاة»، فيجدون من يؤيدهم في خطواتهم الموصوفة في العادة بالمباركة! ربما أبو مازن استثناء خاص.

لماذا تغيب سخونة المعارضة خارج دوائر «حماس»؟ لدينا بعض النظريات ويبدو بعضها صائباً إلى حد كبير.

أبو مازن يبدو استثناءً خارقاً من النمط التقليدي للسياسات العربية. فهو لا يريد موالاة متحمسة، لأنه هو ذاته فاقد للحماس ولا يثيره في أشد الموالين له إيمانا بمنهجه. وهو أيضا يريد مفاوضات سرية بعيدة عن أعين الموالين والمعارضين. وربما يكون اغتبط كثيراً بما فعلته «حماس» في غزة لأنه يحرره من قيود «الميثاق» أو الإجماع الوطني. وهو على أي حال بعيد عن أن يكون شخصية اعلامية. ولأنه كذلك فهو لا يلهب مشاعر المعارضة رغم أنها ضد ما يفعله.

النظرية الأعمق أن ثمة تسليماً عاماً بمنح «التفاوض» فرصة لأنه لا توجد «لعبة أخرى في المدينة» كما يقول الأميركيون في تعبير صار شعبياً في دوائر الدبلوماسيين. ويعني ذلك أنه طالما توقفت الانتفاضة ولم يسفر النضال العسكري عن نتيجة إيجابية، لم يعد بيد الفلسطينيين والعرب ما يفعلونه مع أو ضد المفاوضات.

ولكن هذه النظرية هي جزء من نظرية أشمل تقول إن السياسة العربية في الحقبة الحالية تعكس انقلاباً رهيباً في جدول اهتمامات العرب شعوباً وحكومات. فبينما كانت تهتم في الماضي بالقضايا السياسية والمصالح العربية العليا، صارت اليوم تهتم بشؤون الحياة اليومية وعلى رأسها الطعام والشراب. والواقع أن المجتمعات العربية مأزومة أزمة أكبر مما واجهته في تاريخها الحديث كله، وهي ممزقة بين طبقات بالغة السفاهة وطبقات أخرى بالغة الفقر والعوز. الأولى مشغولة بمصالحها وأيديولوجيتها المتعوية وجشعها الذي لا يهدأ، والأخيرة مشغولة بلقمة العيش وفقرها الذي لا علاج له في الأفق المنظور. الأولى منسحبة من القضية الفلسطينية بسبب جشعها وضيق أفقها، والأخيرة منسحبة بسبب الانسحاق واليأس.

*كاتب مصري

صالح القلاب*

إذا عُرف السبب بطل العجب!!

لم تتخل المملكة العربية السعودية عن سورية في أي يوم من الأيام حتى عندما كان نظامها، في الفترة منذ الثالث والعشرين من فبراير عام 1966 حتى منتصف نوفمبر عام 1970، من أكثر الأنظمة التي عرفتها المنطقة تزمتاً و«راديكالية» فإن الرياض لم تتخل عن دمشق وبقيت تقف إلى جانبها وتعزز صمودها وتدعمها بصدق وسخاءٍ وإخلاص لمواجهة التحديات الإسرائيلية.

في محاضرة له في «المركز الثقافي العربي» في دمشق، قبل أقل من أسبوع، تحدث نائب الرئيس السوري فاروق الشرع عن «الخلل» في العلاقة بين بلاده والمملكة العربية السعودية، وقال إن سبب هذا الخلل الذي لا يعرف أسبابه ليس سورية «إذْ ليس من المعقول أن نضحي بعلاقة عمرها ستة وثلاثون عاماً ولم يحصل خلالها أي سوء تفاهم»!!

وبالنسبة للشرع فإنه مادام أن علاقات بلاده بالمملكة العربية السعودية تعاني «الخلل» فإن هذا معناه أن الدور السعودي بات «شبه مشلول في المنطقة»، فالسعودية من وجهة نظر نائب الرئيس السوري يكون دورها في المنطقة فاعلا وغير مصاب بـ«شبه شلل» عندما تكون علاقاتها بسورية على ما كانت عليه في السابق ليس خلال الـ«36» عاماً، التي لم يحصل خلالها أي سوء تفاهم، وإنما قبل ذلك بكثير أي منذ أربعينيات القرن الماضي.

لم تتخل المملكة العربية السعودية عن سورية في أي يوم من الأيام وحتى عندما كان نظامها، في الفترة منذ الثالث والعشرين من فبراير عام 1966 حتى منتصف نوفمبر عام 1970، من أكثر الأنظمة التي عرفتها المنطقة تزمتاً و«راديكالية» فإن الرياض لم تتخل عن دمشق وبقيت تقف إلى جانبها وتعزز صمودها وتدعمها بصدق وسخاءٍ وإخلاص لمواجهة التحديات الإسرائيلية.

في هذه المحاضرة التي كانت قبل أقل من أسبوع في «المركز الثقافي العربي» في دمشق ردد فاروق الشرع، الذي قبل أن يصبح نائباً لرئيس الجمهورية كان وزيراً للخارجية سنوات طويلة وكان قبل ذلك سفيراً لبلاده في روما، أكثر من مرة انه لا يعرف السبب الذي أدى إلى هذا الخلل في العلاقة بين سورية والسعودية وقال «إنه ليس من سورية»!!

وهنا وإذا كان هذا الدبلوماسي العريق يعرف سبب هذا الخلل، فإن تلك مصيبة وإذا كان لا يعرف فإن المصيبة أكبر... والمؤكد أنه يعرف كل شيء، وذلك لأن حتى طلبة المدارس في دولة مسيّسة حتى النخاع الشوكي يعرفون الأسباب التي أدّت إلى تردي العلاقات السعودية-السورية، فكيف الأمر بالنسبة لمسؤول كبير يحتل هذا الموقع المرموق الذي يحتله.

لا توجد دولة في العالم «أطول روحاً» من المملكة العربية السعودية في اتخاذ القرارات فهي ليست من الدول المتقلبة النزقة والمتشنجة، وهي ليست من الدول التي تخضع علاقاتها مع الآخرين لتقلبات الأمزجة، ثم وفوق هذا كله فإن المعروف أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كانت تربطه علاقات خاصة بالرئيس السوري حافظ الأسد وكان المبادر دائماً للوقوف إلى جانب سورية عندما تتعرض لأي ضغط سواء كان ضغطاً داخلياً أو من الخارج.

فهل يريد الأستاذ فاروق الشرع أن يعرف سبب «الخلل» في علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية...؟!

أولاً: إن انحياز سورية، الذي كان مقبولاً في فترات سابقة، إلى إيران لم يعد مقبولاً في ظل التدخل الإيراني السافر في العراق وفي لبنان وفي فلسطين وفي اليمن وفي عدد من دول الخليج العربي!! وفي ظل سعي طهران المحموم إلى دور إقليمي في المنطقة.

ثانياً: إن ما جرى في لبنان منذ اغتيال رفيق الحريري والذي كان لدمشق ضلع كبير فيه، هذا إن لم تكن هي المسؤولة عنه مباشرة، كان ولايزال يستهدف المملكة العربية السعودية وحلفاءها ومكانتها ودورها الإقليمي الذي كان دائماً للمصلحة العربية العامة وليس لأي مصلحة خاصة.

ثالثاً: ما كان الملك عبدالله بن عبدالعزيز يتوقع أن يسمع من بشار الأسد ذلك الكلام القاسي الذي قاله في خطاب «الانتصار الإلهي» الشهير والذي وصف فيه القادة العرب بأنهم «أنصاف رجال»... فهل هناك أكثر من هذا السبب لهذا الخلل في العلاقات السعودية-السورية... وإذا عُرف السبب بطل العجب!!

*كاتب وسياسي أردني

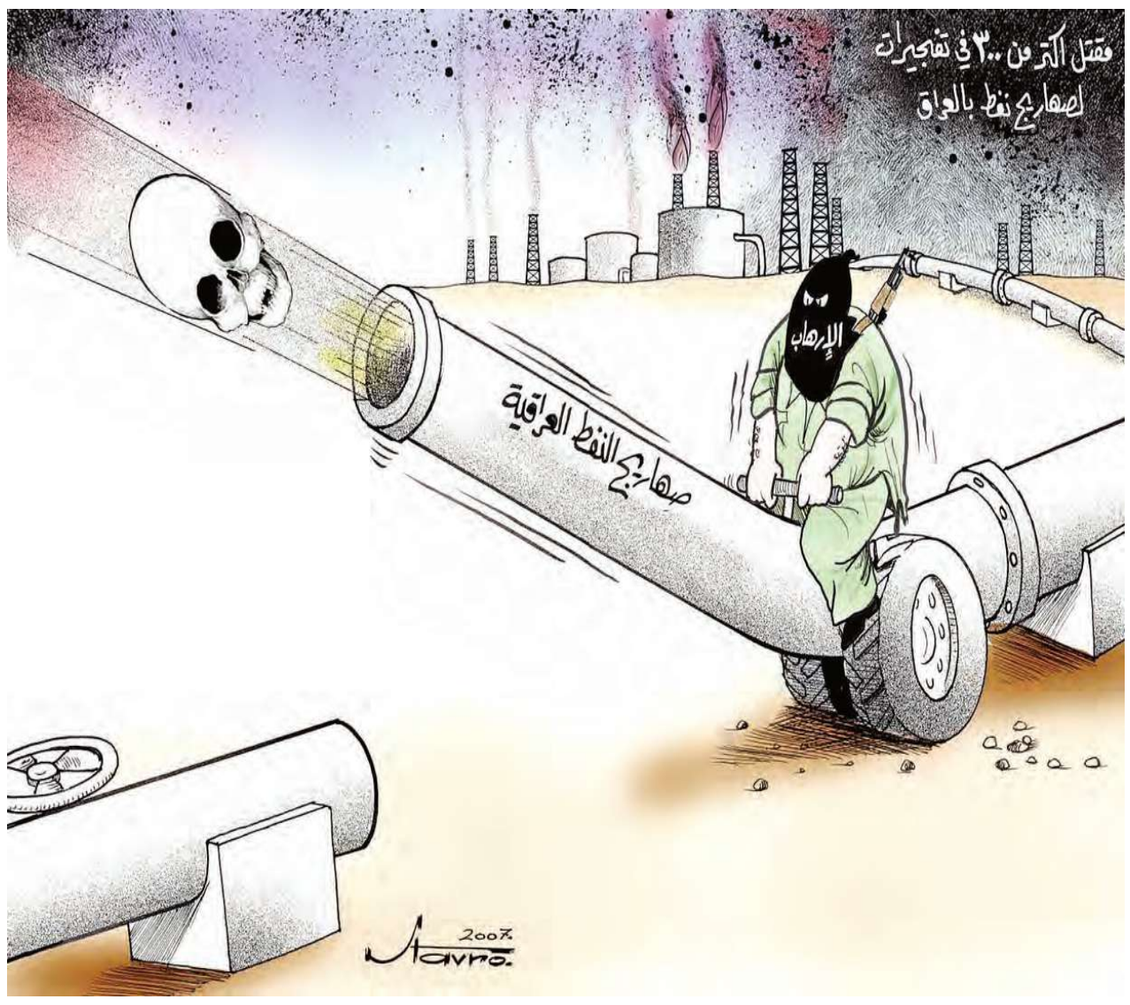

ياسر عبد العزيز

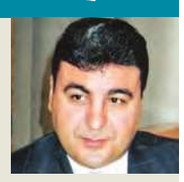

مصداقية بخمسة مليارات دولار

نجحت «وول ستريت جورنال» بفضل التزامها، إلى حد معقول، قيم العمل الصحافي الرشيد، وليس باعتماد الإثارة أو التشويق أو التهويل أو المبالغة أو ارتكاب أنماط الانحياز. كما تمكنت من شق طريقها لتتربع على عرش الصحف الأميركية الأكثر توزيعاً.

في العام 1889، صدرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، مستمدة اسمها من الشارع الذي يمثل قلب حي المال في نيويورك، لتكسب سمعة ومصداقية عاليتين على مدى نحو 120 عاماً من عمل صحافي-اقتصادي وُصف دوماً بأنه «شديد الإتقان والتوازن».

وفي مطلع هذا الشهر، كانت «الجورنال»، في حد ذاتها، خبراً في شتّى وسائل الإعلام، بعدما دأبت على البحث عن الأخبار طيلة عمرها؛ فقد اشترى عملاق الإعلام العالمي روبرت مردوخ الصحيفة العتيدة مقابل 5.6 مليارات دولار، في صفقة شهدت تجاذبات ومساومات شاقة، استمرت على مدى نحو ثلاثة أشهر، قبل أن يتم حسمها لمصلحة المستثمر المثير للجدل.

ومردوخ هو صاحب شركة «نيوز كورب»، التي تمتلك عدداً من وسائل الإعلام التي تتميز بتحقيق الأرباح الوفيرة وإثارة الجدل الوفير في الوقت ذاته؛ فإلى جانب «سكاي نيوز» الرصينة، و«التايمز» اللندنية ذات السمعة الجيدة، هناك «ذا صن» التي تنشر صورة فتاة عارية على صفحتها الثالثة يومياً، وتوزع نحو خمسة ملايين نسخة في المملكة المتحدة، وهناك أيضاً «نيويورك بوست» الأميركية ذات قطع «التابلويد»، فضلاً عن «فوكس نيوز» التي تمثل إحدى أكثر الفضائيات تعرضاً للنقد عبر العالم.

إمبراطورية مردوخ، وسياساته التسويقية الناجحة، التي أمنت له تحقيق مليارات الدولارات من الأرباح سنوياً، لم تحل دون وضعه دوماً تحت العدسات الفاحصة، بل إن الكثيرين يعتقدون أن ارتباط أي وسيلة إعلامية، مهما حققت من مصداقية، باسم الملياردير الأسترالي الأصل من شأنه أن يصيب تلك الوسيلة بأضرار، ويطرح بصدد مستقبلها التساؤلات.

فهل باتت «الجورنال» في مهب الريح؟ هل ستتكسر مصداقيتها التي حققتها على مدى أكثر من قرن من الزمان، والتي جعلتها لعقود طويلة تحتل المرتبة الأولى بين الصحف الأميركية الأكثر توزيعاً؟ ما الذي أغرى المشتري بالشراء؟ وما الذي أغرى البائع ليبيع؟

«الجورنال» اليوم على المحك؛ «فمن يدفع للزمار يسمع اللحن الذي يطربه، ومن يزود السيارة بالوقود يحدد وجهة السير، ولا فرق تقريباً بين الملكية والتحكم». هكذا يقول منتقدو الصفقة، الذين يعتبرون أن الصحيفة «ستخسر المصداقية التي بنتها عبر التزامها قيم العمل الصحافي الرشيد طيلة العقود الفائتة». الأكثر من ذلك، أن عضو مجلس الإدارة ليسلي هيل، والتي تنتمي إلى أسرة بانكروفت التي أسست «الجورنال»، استقالت احتجاجاً على الصفقة، وهو الأمر ذاته الذي فعله عدد من الصحافيين الذين رفضوا أن يعملوا لحساب مردوخ.

ولا يبدو أن تلك المخاوف اقتصرت على هؤلاء الذين استقالوا فقط؛ إذ صدرت افتتاحية الصحيفة في اليوم التالي للشراء بالهواجس ذاتها؛ ودعا كاتب الافتتاحية إلى «الحفاظ على مصداقية الجورنال وقيمها»، وهو الأمر الذي بدا محل شك، لم يبدده إقدام مردوخ على التعهد بالفصل بين الإدارة والملكية، بل وتعيين هيئة تحرير تضم خمسة أسماء لامعة لتعمل كحاجز بين الإدارة وصالة التحرير، وتقلل إلى أقصى درجة ممكنة من تدخلات المالك.

لقد دفع مردوخ أربعة مليارات دولار فوق القيمة السوقية لأسهم شركة «داو جونز» مالكة الصحيفة لينجح في شرائها... أربعة مليارات دولار تمثل نحو 70% من قيمة الصفقة راحت مقابل اسم «وول ستريت جورنال».

فكيف نجحت تلك الصحيفة في تعظيم القيمة الفعلية لاسمها لتبلغ هذا الحد، وكيف ضربت بقوانين السوق عرض الحائط، وأقنعت مستثمراً بحذق مردوخ ونباهته بدفع هذا المبلغ الكبير؟

لقد نجحت «الجورنال» بفضل التزامها، إلى حد معقول، قيم العمل الصحفي الرشيد، وليس باعتماد الإثارة أو التشويق أو التهويل أو المبالغة أو ارتكاب أنماط الانحياز. لقد شقت «الجورنال» طريقها لتتربع على عرش الصحف الأميركية الأكثر توزيعاً، وتطبع نحو مليوني نسخة، في ثلاث طبعات توزع عبر أميركا وآسيا وأوروبا، وتطور خدمة إلكترونية، يبلغ عدد مشتركيها نحو 930 ألفاً، وتفوز بجائزة «بوليتزر» كأفضل صحيفة لـ33 مرة عبر تاريخها.

ورغم أن «الجورنال» صحيفة نخبوية بامتياز؛ إذ ينتمي جل قرائها إلى عالم الأعمال، ويعملون مديرين ومستثمرين ورجال مال، فإنها حافظت على معدلات توزيع عالية، ومن ثم حصص من الإعلان وفيرة، بسبب ما حرصت عليه من توازن في تغطياتها الصحفية، واستيفاء لعناصر القصص التي تتصدى لمعالجتها، وطرح لمختلف وجهات النظر حيالها، وفصل للرأي عن الخبر.

اليوم «الجورنال» على المحك؛ فإما أن تثبت أنها قادرة على الحفاظ على سمعتها ومصداقيتها عبر فصل الملكية عن الإدارة وتكريس القيم الصحفية التي تبنتها طيلة مشوارها، وإما أن تقع تحت سيطرة مالك لا يدري أن الاستقلالية التي تحلت بها الصحيفة هي التي صنعت سمعتها بين الجمهور، وأن تلك الاستقلالية، ومن ثم المصداقية، تدخلان في قلب القيمة التي دفعها عند إتمام صفقة الشراء.

* كاتب مصري

جوزيف ناي*

الوجه المتغير لأمن الطاقة

PROJECT SYNDICATE

> من الأفضل كثيراً أن يتم إشراك الصين والهند في هيئة الطاقة الدولية وتشجيع المشاركة الصينية الطبيعية في أسواق العالم

من الأبعاد الجديدة لمشكلة أمن الطاقة ذلك النمط، الذي عملت به الأسعار المرتفعة والاحتياطيات المتزايدة على تحويل القوة إلى الدول المنتجة للطاقة. فقد أصبح حجم ما تسيطر عليه الشركات المملوكة للدول من احتياطيات النفط والغاز الآن أضخم كثيراً مما تسيطر عليه شركات الطاقة الخاصة التقليدية.

ظلّت بلدان العالم الغني طيلة ثلاثة عقود تتحدث عن ضرورة السيطرة على إدمانها على النفط المستورد. ولكن برغم هذه اللغة الخطابية المنزعجة، تفاقمت مشكلة إمدادات الطاقة وازداد أمن الطاقة تعقيداً على تعقيد. وبرغم النداءات المتكررة من جانب الساسة الداعية إلى استقلال الطاقة، فقد ضاعفت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، اعتمادها على النفط المستورد في غضون الثلاثين عاماً الماضية، حتى أصبح النفط المستورد يشكل ما يقرب من ثلثي احتياجاتها من النفط.

لقد عرف التاريخ منذ زمن بعيد التهديدات بقطع الإمدادات من النفط عن دولة ما بهدف إرغامها على تغيير سياستها الخارجية، وخصوصا حين نتحدث عن الشرق الأوسط. فقد دعت الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول إلى فرض حظر نفطي في أثناء حرب 1967، إلا أن تأثير ذلك الحظر كان متواضعاً لأن الولايات المتحدة آنذاك كانت مكتفية ذاتياً من النفط إلى حد كبير.

ولكن حين اندلعت حرب أكتوبر 1973 (يوم كيبور)، كان تأثير الحظر العربي على النفط أعظم، نظراً إلى تصاعد اعتماد أميركا على النفط المستورد. فتسبب الحظر في ارتفاع الأسعار وأطلق العنان فترة من التضخم والركود الاقتصادي على مستوى العالم. كما أثبت ذلك الحظر أن النفط سلعة تبادلية. فرغم أن الحظر كان موجهاً نحو الولايات المتحدة وهولندا، فإن قوى السوق عملت على إعادة توزيع المعروض من النفط بين المستهلكين، وبمرور الوقت عانت الدول المستهلكة كلها نقصاً في الإمدادات وأصابتها صدمة الأسعار نفسها. لقد تبين أن حظر النفط يشكل أداة فظة توقع الأذى بالعديد من الدول إلى جانب الدول المستهدفة.

في أعقاب صدمات أسعار النفط، أصبحت سياسة أمن الطاقة تتألف من أربعة عناصر، فبتحرير أسعار الطاقة سمحت الحكومات للأسواق بتشجيع الحفاظ على المتاح وتوفير الإمدادات الجديدة، فضلاً عن ذلك فقد قدمت الحكومات إعانات متواضعة ووضعت التنظيمات اللازمة لتشجيع ترشيد الاستهلاك واستغلال مصادر الطاقة المتجددة. حتى ان بعض الحكومات بدأت في تخزين النفط في هيئة احتياطيات بترولية استراتيجية يمكن استخدامها فترات قصيرة أثناء الأزمات. كما ساعدت الدول الغنية في إنشاء هيئة الطاقة الدولية التي تتخذ من باريس مقراً لها، والتي تتولى مهمة تنسيق السياسات (بما في ذلك الاحتياطيات الاستراتيجية) بين الدول المستهلكة.

ما زال انتهاج مثل هذه السياسات يشكل سلوكاً منطقياً حتى الآن. إلا أنها قد لا تكون كافية للتعامل مع حالات انقطاع الإمدادات فترات طويلة. ورغم أن الاحتياطي العالمي من النفط لم يبدأ في النفاد بعد، فإن ثلثي هذا الاحتياطي موجود في منطقة الخليج التي تفتقر إلى الاستقرار السياسي.

تستورد الولايات المتحدة قسماً ضئيلاً من احتياجاتها من النفط من الخليج. وتغطي جارتها كندا القسم الأعظم من واردات الولايات المتحدة من النفط. إلا أن درس العام 1973 يؤكد أن انقطاع إمدادات النفط القادمة من الخليج من شأنه أن يرفع الأسعار وأن يلحق الضرر بالدول الغنية والفقيرة على السواء، بصرف النظر عن مدى استقرار المصدر الذي تحصل منه هذه الدول على إمداداتها من النفط،

فضلاً عن ذلك فقد برزت أبعاد جديدة لمشكلة أمن الطاقة خلال الأعوام القليلة الماضية. من بين هذه الأبعاد الزيادة العظيمة في الطلب على الطاقة من جانب الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً في آسيا، وبصورة خاصة الصين.

يبدو أن الصين تعتقد أنها قادرة على تأمين وارداتها من الطاقة بالاستحواذ على عقود النفط كلها مع دول منبوذة مثل السودان. إلا أن هذه السياسات القصيرة النظر تتسبب في خلق مشاكل متعلقة بالسياسة الخارجية بشأن قضايا مثل دارفور. ولن يتمكن هذا التوجه من حماية الصين حقاً في أوقات انقطاع الإمدادات. وإنه لمن الأفضل كثيراً أن يتم إشراك الصين (والهند) في هيئة الطاقة الدولية، وتشجيع المشاركة الصينية الطبيعية في أسواق العالم.

من الأبعاد الجديدة لمشكلة أمن الطاقة ذلك النمط الذي عملت به الأسعار المرتفعة والاحتياطيات المتزايدة على تحويل القوة إلى الدول المنتجة للطاقة. فقد أصبح حجم ما تسيطر عليه الشركات المملوكة للدول من احتياطيات النفط والغاز الآن أضخم كثيراً مما تسيطر عليه شركات الطاقة الخاصة التقليدية، فضلاً عن ذلك فإن العديد من هذه الشركات المملوكة للدولة في بلدان مثل روسيا وفنزويلا لا تستجيب لقوى السوق فحسب، بل إنها تستغل سطوتها الجديدة التي اكتسبتها بسبب ارتفاع أسعار الطاقة لتحقيق أغراض سياسية.

وأخيراً، تعقدت مشكلة أمن الطاقة نتيجة لقضية تغير مناخ العالم. فكما يؤكد العلم بوضوح متزايد، أصبحت مسألة تغير المناخ الآن تشكل قضية سياسية رئيسية على المستويات العالمية والوطنية.

وأصبحت أمور مثل ارتفاع مستويات البحار والجفاف في أفريقيا والعواصف المتزايدة العنف، تفرض نوعاً جديداً من التهديد الذي ينبغي علينا أن نتعامل معه بجدية. وعلى هذا فقد أصبح لزاماً على التدابير الخاصة بالتعامل مع أمن الطاقة أن تهتم بمعالجة جانب الطلب أكثر من اهتمامها بمعالجة الجانب المرتبط بالمعروض من الطاقة.

قد تنجح بعض التدابير التي يفضلها المشرعون، مثل تحويل الفحم إلى سوائل، في زيادة أمن الإمدادات، إلا أنها تعني المزيد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، مقارنة بالنفط المستورد. وعلى هذا فقد بات من الضروري أن نتجنب مثل هذه التدابير حتى تصبح تقنيات احتجاز نواتج احتراق الفحم أو الكربون أكثر نظافة واكتمالاً. من ناحية أخرى، نستطيع أن نعمل على تخفيض الطلب من خلال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، الأمر الذي سيعود بالفائدة على مسألة تأمين الإمدادات، وقضية مناخ العالم في ذات الوقت.

ولكن لا يكفي أن تعمل الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي على تحسين كفاءة استخدامها للطاقة ما لم تحذ بقية دول العالم حذوها. فتستطيع الصين والهند تأمين إمدادات الطاقة عن طريق استخدام مواردهما الوفيرة من الفحم، ولكن ما لم يكن بوسع هاتين الدولتين الحصول على التقنيات المحسنة في إنتاج الفحم، فلسوف تكون الأعباء التي سيتحملها الغلاف الجوي نتيجة لذلك هائلة.

في عامنا هذا سوف تتفوق الصين على الولايات المتحدة في حجم ما تطلقه من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. فالصين تبني ما يقرب من محطتين جديدتين لتوليد الطاقة الكهربائية تعملان بحرق الفحم في كل أسبوع. وفي عالم كهذا لم يعد بوسعنا أن نلخص أمن الطاقة في المزيد من الاستقلال في تدبير احتياجاتنا من الطاقة، بل يتعين علينا بدلاً من هذا أن نبحث عن طرق أفضل للتكيف مع ضرورة اعتماد كل منا على الآخر في التعامل مع مسألة أمن الطاقة.

أستاذ بجامعة هارفارد ومؤلف كتاب «القوة الناعمة: السبيل إلى النجاح في عالم السياسة الدولية» «بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»